E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL5.SDGS/2023/WG.1/Report
5 April 2023
ORIGINAL: ARABIC

UNITED NATIONS
DEPARTMENT OF ECONOMIC
AND SOCIAL AFFAIRS

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

IOM
UN MIGRATION

بدعم من المنظمة الدولية للهجرة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

ورشة العمل الإقليمية الثامنة
حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية
بيروت وعبر الإنترنت، 17 آذار/مارس 2023

موجـز

نظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورشةَ العمل الإقليمية الثامنة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، وذلك في 17 آذار/مارس 2023 في مقر الأمم المتحدة في بيروت وعبر الإنترنت.

ركّزت الورشة على قضايا الهجرة وأوجه ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة، ودارت خلالها نقاشات بشأن سُبُل إدماج قضايا الهجرة في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وضمت فعاليات الورشة أيضاً جلسة لعرض استعدادات الدول العربية التي ستقدّم استعراضها الوطني الطوعي في عام 2023، ولإحاطة المشاركين بشأن الاستعدادات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى 2023 وقمة أهداف التنمية المستدامة 2023. وفي هذا التقرير بيانٌ لأهم مضامين جلسات الورشة، وما نجم عنها من مخرجات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- مخرجات ورشة العمل	5-4	3
ثانياً- ملخص عن الجلسات	23-6	5
ألف- الجلسة الأولى: الترابط بين الهجرة وخطة 2030	12-6	5
باء- الجلسة الثانية: إدماج قضايا الهجرة ضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية: توجيهات عملية	15-13	7
جيم- الجلسة الثالثة: الاستعدادات للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2023	23-16	7
ثالثاً- تنظيم الأعمال	30-24	9
ألف- مكان الورشة وتاريخ انعقادها	24	9
باء- الافتتاح	27-25	9
جيم- المشاركون	28	10
دال- جدول الأعمال	29	10
هاء- الوثائق	30	10
المرفق- قائمة المشاركين		11

مقدمـة

1- نظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورشةَ العمل الإقليمية الثامنة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية، وذلك في 17 آذار/مارس 2023 في مقر الأمم المتحدة في بيروت وعبر الإنترنت[1].

2- ركّزت الورشة على قضايا الهجرة وأوجه ارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة، حيث تبادل المشاركون تجاربهم في التعامل مع قضايا الهجرة، والاستفادة من جوانبها الإيجابية على التنمية، والتصدي لأي سلبيات تنجم عنها. وتضمّنت الورشة مجموعات عمل لمناقشة الإجراءات العملية التي قد تضطلع بها الفِرق الوطنية المسؤولة عن الاستعراضات الوطنية الطوعية لإدماج قضايا الهجرة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي ومحتواه ومتابعة نتائجه.

3- وضمت فعاليات الورشة أيضاً جلسة لعرض استعدادات الدول العربية التي ستقدّم استعراضها الوطني الطوعي في عام 2023، ولإحاطة المشاركين بشأن الاستعدادات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى 2023 وقمة أهداف التنمية المستدامة 2023.

أولاً- مخرجات ورشة العمل

4- في ما يلي خلاصة لأبرز **الرسائل** التي خرجت عن الورشة:

(أ) تترابط قضايا الهجرة بشكل وثيق مع معظم أهداف التنمية المستدامة، إن لم يكن جميعها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ ومن المهم اعتماد مقاربة تنموية شاملة إزاء موضوع الهجرة تأخذ بالاعتبار جميع أوجه التداخل؛

(ب) لا بدّ من اعتماد نَهج الحكومة بأسرها والمجتمع بأكمله في التعامل مع قضايا الهجرة، بحيث تشارك جميع الوزارات ذات الصلة بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمؤسسات البحثية ورابطات المهاجرين؛

(ج) لا بدّ من تحديد احتياجات المهاجرين والمهاجرات والاعتراف بحقوقهم ودورهم المجتمعي والاقتصادي؛ ومن المهم إدماجهم كأي فئة اجتماعية أخرى في الاستعراضات الوطنية الطوعية لتفادي تعرُّضهم للإهمال؛

(د) بروز بعض الأوجه السلبية للهجرة في بعض البلدان العربية لا يعني التغاضي عن التطرق إلى المهاجرين، بجميع أنواعهم وأوضاعهم القانونية، في الاستعراضات الوطنية الطوعية، لأن ذلك يمهد لحوار بنّاء بشأن معالجة سلبيات الهجرة والتخفيف من تداعياتها، والاستفادة من إيجابياتها؛

---

(1) تنظَّم ورشات العمل الإقليمية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية بشكل دوري منذ عام 2019 بهدف توفير مساحة للحوار وتبادل المعرفة والتعلُّم من الأقران، وذلك بناءً على طلب الدول الأعضاء في الإسكوا. وللحصول على مزيد من المعلومات بخصوص ورشات العمل التي نُظِّمت حتى اليوم، الاطلاع على: https://www.unescwa.org/events/voluntary-national-reviews-regional-workshops-series.

(هـ) من الأهمية بمكان أن تحدِّد الدول العربية أولوياتها الوطنية في ما يخص موضوع الهجرة، وإدماج تلك الأولويات ضمن السياسات الوطنية ذات الصلة، والسعي إلى إتاحة البيانات ذات الصلة كشرط أساسي للتتبُّع والتنفيذ الفعّالين لخطط التنمية المستدامة الوطنية؛

(و) التعامل مع قضايا الهجرة مسؤولية مشتركة بين الدول؛ فلا بدّ من تضافر الجهود لإنهاء الصراعات وتحسين الظروف الاقتصادية التي تجبر بعض الفئات على الهجرة، ولا بدّ أيضاً من معالجة الآثار الطويلة الأجل لهجرة الأدمغة، ولا سيّما على مسار التنمية في بلدان المنشأ؛

(ز) الدعوة إلى المواءمة بين مساري الإبلاغ عن خطة 2030 وعن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتحقيق التكامل بينهما حيثما أمكن، والتأكيد على أن التقارير الوطنية الطوعية حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تشكِّل مصدراً مهماً للبيانات والمعلومات حول قضايا الهجرة، وعلى أهمية الاستفادة منها خلال إعداد الاستعراض الوطني الطوعي؛

(ح) الدعوّة إلى الاستفادة من الدعم المتكامل الذي تقدّمه شبكات الأمم المتحدة الوطنية للهجرة القائمة في 17 دولة عربية، ومن دورها المحوري في إتاحة المعلومات والمشورة الفنية وحشد الشراكات الداعمة للتعامل مع قضايا الهجرة وربطها بالتنمية.

5- وتبيّنت من عرض ومناقشة التجارب الوطنية مجموعة من **الممارسات الجيدة**، ومنها ما يلي:

(أ) التطرُّق إلى تحديات الهجرة في الاستعراض الوطني الطوعي، يساهم في تآزر الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لمعالجتها، ويساعد على بلورة السياسات الوطنية وخطط العمل لتعزيز انخراط المهاجرين في التنمية (كما في حالة تيمور-لشتي)؛

(ب) إنشاء نظام معلوماتي للهجرة بين الوزارات، يساعد على تحسين فهم قضايا الهجرة، وعلى بناء السياسات القائمة على الأدلّة وزيادة مستوى التنسيق والتتبُّع والتنفيذ (كما في حالة المغرب)؛

(ج) ضمان حقوق المهاجرين الثقافية، مثل حق التعلُّم بلغتهم الأم، يساهم في إدماجهم الاجتماعي (كما في حالة عُمان) ويدعم جهود التنمية المستدامة في البلد؛

(د) إجراء قياسات كميّة لمساهمات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة (كما في حالة الجمهورية العربية السورية) واستخدام دراسات الحالة لتوثيق مساهمات أصحاب المصلحة المختلفين (كما في حالة المملكة العربية السعودية)؛

(هـ) الاستفادة من مخزون البيانات الخام غير المنشور (كما في حالة الجمهورية العربية السورية) ومن التقييمات القطاعية ودراسات تداعيات جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا (كما في حالة جزر القمر) للتعويض عن الفجوات في بيانات أهداف التنمية المستدامة؛

(و) الشفافية والانفتاح في ورش العمل التشاورية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية، ولا سيّما مع القطاع الخاص، يساهمان في تبادل بناء للآراء وتمتين الشراكات (كما في حالة البحرين)؛

(ز) مراجعة البرلمان للتشريعات الصادرة منذ اعتماد خطة 2030 وتبويبها وفق أهداف التنمية المستدامة (كما في حالة الجمهورية العربية السورية).

ثانياً- ملخص عن الجلسات

ألف- الجلسة الأولى: الترابط بين الهجرة وخطة 2030

6- سلَّطت الجلسة الضوء على الترابطات بين خطة 2030 والهجرة باعتبارها محرّكاً للتنمية المستدامة. وتمّ استعراض بعض التجارب الوطنية، من المنطقة وخارجها، في التعامل مع قضايا الهجرة من منظور تنموي. يسَّرت الجلسة السيدة ميساتو يواسا، المسؤولة الإقليمية لشؤون السياسات في المنظمة الدولية للهجرة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأشارت السيدة يواسا في مقدّمتها إلى مساهمات المهاجرين في التنمية، والجهود التي تبذلها الدول في مجال الهجرة، ولا سيّما منذ اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام 2018. وأضاءت أيضاً على جهود الأمم المتحدة الداعمة للدول الأعضاء في هذا المجال.

7- ابتدأت الجلسة بعرض تقديمي للسيد أيمن زُهري، الخبير في مجال دراسات السكان والهجرة، الذي أكّد على أن الهجرة حاضرة في العديد من أهداف التنمية المستدامة. واستعرض دور الهجرة الهام في تحقيق التنمية، من خلال تحويلات المهاجرين، ونقل الخبرة من خلال العمالة العائدة، والتبادل التجاري بين بلدان المنشأ وبلدان المهجر. وركّز السيد زُهري على أن المهاجرين فئة اجتماعية لا بدّ من إدماجها في الاستعراضات الوطنية الطوعية كي لا تُترك خلف الركب. وعرض بالتفصيل الترابطات بين الهجرة وأهداف التنمية المستدامة، مبيّناً أن بعض هذه الترابطات مباشر (في الأهداف 4، و5 و8 و10 و16 و17)، وأن بعضها الآخر غير مباشر (في الأهداف 1 و3 و11 و13).

8- تحدّثت السيدة بريجيدا سواريس، المنسقة الفنية للتخطيط والرصد والتقييم في الوكالة الوطنية للتخطيط والمتابعة والتقييم في مكتب رئيس الوزراء في تيمور-لشتي عن تجربة بلادها في إدارة تحويلات المهاجرين وتوظيفها لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. وأفادت بأن تحويلات المهاجرين تشكل حالياً حوالي تسعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة هي ضعف ما كانت عليه في العام 2015. وأضافت بأن التحدي يكمن في ارتفاع تكاليف تلك التحويلات، وصعوبة الوصول إليها في المناطق الريفية، بالإضافة إلى استخدامها في أغلب الأحيان لأغراض استهلاكية بدلاً من توظيفها لأغراض إنتاجية. وأفادت بأن التطرُّق إلى هذه التحديات في الاستعراض الوطني الطوعي ساهم في تنبيه الجهات الفاعلة الوطنية والدولية من أجل معالجتها، وقد نتج عن ذلك إعداد سياسة وطنية وخطة عمل لتعزيز انخراط المهاجرين في التنمية للأعوام 2023-2027.

9- عرض السيد عبد السلام النداه، مدير التخطيط في المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، سياسة بلده لإدارة الهجرة كرافعة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وأكدّ أن المغرب انخرط باكراً في جهود الأمم المتحدة لبلورة الاتفاقيات الدولية والتزم بتنفيذ تلك الاتفاقيات، محقِّقاً نتائج ملموسة على أكثر من صعيد. وأشار إلى أن المغرب قد نفّذ 11 برنامجاً ضمن إطار سياسة الهجرة المعتمَدة في العام 2013، ساهمت في تسوية الوضعية القانونية للعديد من المهاجرين وتحسين ظروفهم ووصولهم إلى خدمات التعليم والصحة والسكن والعمل. وأفاد بتطوير نظام إحصائي للهجرة الدولية، وإجراء بحوث حول الهجرة، إلى جانب إنشاء نظام معلوماتي بين الوزارات، وأن هذا النظام ساهم في تحسين فهم ظاهرة الهجرة وبناء سياسات قائمة على الأدلّة وزيادة مستوى التنسيق والتتبُّع والتنفيذ. وأشار إلى أن المغرب يستضيف المرصد الأفريقي للهجرة برعاية الاتحاد الأفريقي، الذي سيساهم في تعزيز الشراكات في مجال الهجرة.

10- عَرَضت السيدة انتصار الوهيبية، مدير عام التخطيط التنموي في وزارة الاقتصاد في عُمان، جهود بلدها في مجال الهجرة، مشيرة إلى التزام السلطنة بالانفتاح على العالم والتفاعل معه وتعزيز التواصل والتجارة،

واعتبار المهاجرين محركاً للاقتصاد الوطني إلى جانب مساهمتهم في نقل المهارات وتعزيز التنوع الثقافي. وشدَّدت على أن السياسات والتشريعات في عُمان لا تميّز بين المواطن والمهاجر أمام القانون أو في حق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية كافة، كما تضمن حقوق المهاجرين الثقافية. وأكدت بأن بلدها تمكّن من خفض تكلفة التحويلات إلى 1 في المائة، متقدّماً على النسبة المستهدفَة دولياً (3 في المائة). ولفتت السيدة الوهيبية إلى برنامج إقامة مستثمر الذي يسمح للمستثمرين بالحصول على إقامة قد تصل إلى عشر سنوات، وأفادت بأن عُمان حصلت في عام 2019 على المرتبة الأولى على مؤشر الشعب الألطف في التعامل مع المهاجرين.

11- قدّم السيد سيونغ جين بايك، الخبير الاقتصادي في مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في الكويت، مداخلة أضاء من خلالها على الدور الحيوي الذي يؤديه فريق الأمم المتحدة القُطري في الكويت في ما يتعلّق بالعمال المهاجرين، والذين يشكلون ما يقرب من ثلثي سكان الكويت. وأكّد بأن الفريق القُطري ساهم في تقديم المعلومات وحشد الشراكات، ولا سيّما من خلال شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، مما ساعد مثلاً على توفير وصول المهاجرين إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة والأدوية الأساسية خلال جائحة كوفيد-19. وتطرق إلى الدعم في السياسات العامة الذي قدّمه فريق الأمم المتحدة القُطري للهيئة العامة للقوى العاملة، ما ساهم في إنشاء نظام بيانات متكامل للعاملين في القطاع الخاص، واتخاذ إجراءات تنظيمية وسن تشريعات من شأنها تسهيل العمل وحماية العمال المهاجرين. وتناول أيضاً الدعم الذي قدّمه الفريق القُطري في إقامة إدارة خاصة للعمالة المنزلية وإنشاء آلية إلكترونية لتقديم الشكاوى بخصوص انتهاكات العمل. وختم بالإشارة إلى الجهود المبذولة لتوليد واستخدام البيانات الوطنية بشكل فعّال في رصد أهداف التنمية المستدامة.

12- ركّزت النقاشات التي تلت المداخلات على البنود التالية:

(أ) التأكيد على أهمية ضبط مفاهيم الهجرة وتحديد الأولويات الوطنية في هذا المجال بحسب السياق القائم في كل دولة؛

(ب) كيفية التعامل مع الهجرة غير النظامية التي تشكِّل عبئاً على الحكومة وعلى التنمية في بعض الدول العربية، وأهمية جمع البيانات كمدخل لوضع السياسات والتدابير للتخفيف من تلك الأعباء؛

(ج) أهمية تضافر الجهود لإنهاء الصراعات وتحسين الظروف الاقتصادية التي تدفع بعض الفئات للهجرة القسرية، وكذلك معالجة الآثار الطويلة الأجل لهجرة الأدمغة على بلدان المنشأ؛

(د) التأكيد على أن إدماج قضايا الهجرة ضمن سياسات التنمية المستدامة للدول مدخل أساسي للاستفادة من الأثر الإيجابي للهجرة والحد من السلبيات (متى وُجِدت)، ويتبعها تلقائياً إدماجٌ لتلك القضايا في الاستعراضات الوطنية الطوعية؛

(هـ) التشديد على إتاحة بيانات حول الهجرة كشرط أساسي لتناول موضوع الهجرة في الاستعراضات الوطنية الطوعية بشكل علمي؛

(و) الدعوّة إلى إدماج غير المواطنين بجميع فئاتهم ووضعهم القانوني ضمن الاستعراض الوطني الطوعي بوصفه فرصة للاستفادة من الجوانب الإيجابية للهجرة وعاملاً يساهم في وضع الخطط للتخفيف من أي جوانب سلبية؛

(ز) التأكيد على ضرورة تنسيق الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة في مجال الهجرة على المستوى العالمي والإقليمي والقُطري؛

(ح) الدعوّة إلى الاستفادة من الدعم المتكامل الذي تقدّمه شبكات الأمم المتحدة الوطنية للهجرة القائمة في 17 دولة عربية، والتي تشكِّل أيضاً مصدراً مهماً للمعلومات والبيانات حول الهجرة.

باء- الجلسة الثانية: إدماج قضايا الهجرة ضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية: توجيهات عملية

13- نُظِّمت الجلسة بشكل مجموعات عمل وتضمّنت تمارين عملية يسَّرتها السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا. مهّدت السيدة سلمان للجلسة من خلال استعراض محتوى "الدليل التوجيهي حول إدماج الهجرة في الاستعراضات الوطنية الطوعية" الذي أعدّت مسودته الأولى الإسكوا بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. وسلَّطت السيدة سلمان الضوء على الخطوات الرئيسية التي يُنصح باتخاذها لهذا الغرض، وهي:

(أ) تحديد الأولويات الوطنية من حيث أنواع الهجرة التي ينبغي التطرُّق لها وقضايا الهجرة التي تشكِّل أولوية للعمل؛

(ب) إشراك أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين في جميع مراحل إعداد الاستعراض وتحديد الآلية الفضلى لمشاركتهم؛

(ج) الاستفادة من التقارير الوطنية الطوعية حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إن وُجِدت؛

(د) جمع بيانات الهجرة الكمية والنوعية من مصادر إضافية؛

(ه) دمج البيانات المتاحة الخاصة بالهجرة في الفصول ذات الصلة من الاستعراض الوطني الطوعي؛

(و) الاعتراف بالقيود وأوجه القصور في إدماج الهجرة ضمن الاستعراض ووضع خطوات لمعالجتها مستقبلاً؛

(ز) تطوير السياسات المعنيّة بالهجرة في مرحلة ما بعد الاستعراض الوطني الطوعي.

14- وفي التمرين العملي الأول، طُلِب من مجموعات العمل التفكير بشكل جماعي في عدد من الأسئلة، تناولت: (أ) الأولويات التنموية المتصلة بالهجرة والمهاجرين في كل دولة؛ (ب) أصحاب المصلحة الذين بإمكانهم إتاحة معلومات متصلة بالهجرة والتنمية وآليات التشاور معهم، ومصادر المعلومات المتاحة حول الهجرة والمهاجرين.

15- وفي التمرين العملي الثاني، طُلِب من مجموعات العمل قراءة أحد التقارير الوطنية الطوعية لمراجعة الاتفاق العالمي للهجرة لدولة عربية (مصر والمغرب) أو مقتطفات منه (قطر وتونس). ومن ثمّ، عملت المجموعات على تحديد المعلومات الواردة في التقرير التي يمكن أن يتم الاستعانة بها لدى تحضير الاستعراض الوطني لقياس التقدم المحرز لأي هدف/مقصد من أهداف التنمية المستدامة. وقد حدَّد المشاركون من المجموعات المختلفة بعض المجالات المواضيعية المشتركة التي يمكنهم استخلاص معلومات عنها بما في ذلك تنظيم هجرة اليد العاملة، ومكافحة الهجرة غير النظامية، وتحسين أُطُر حوكمة الهجرة.

جيم- الجلسة الثالثة: الاستعدادات للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2023

16- أتاحت الجلسة الفرصة للدول العربية التي ستقدّم استعراضاً وطنياً طوعياً في 2023 لإحاطة المشاركين بالاستعدادات الجارية في إطار عملية الاستعراض، والنُّهُج والأدوات الجديدة التي تُتَّبع والتحديات التي تواجَه والخطوات المقبلة التي تزمع اتخاذها. وقدّمت الجلسة لمحة عن الاستعدادات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023 وقمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023. وقد يسَّرت الجلسة السيدة جنى البابا، مسؤولة التنمية المستدامة في الإسكوا.

17- عرضت السيدة في النجادة، باحثة في المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل التابع للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت، استعدادات دولتها لاستعراض 2023، مشيرة إلى الجهود التي بُذلت خلال الأعوام الماضية لمواءمة الخطط الإنمائية لدولة الكويت مع خطة عام 2030 وإنشاء اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ خطة 2030 والتي تضمّ في عضويتها ممثلين عن الجهات الحكومية وغير الحكومية والدولية. وبالنسبة إلى آلية إعداد الاستعراض، أفادت السيدة النجادة بوضع خطّة عمل تحدِّد النشاطات المطلوبة والمخرجات، وباعتماد آليات لإشراك أصحاب المصلحة وتحديد وإتاحة وضمان صحة البيانات المطلوبة، مشدِّدة على أن فجوة البيانات تبقى من التحديات القائمة، إلى جانب النقص في الكوادر والكفاءات المتخصِّصة في التنمية المستدامة. وختمت السيد النجادة مداخلتها بلمحة عن إنجازات دولة الكويت في عدد من أهداف التنمية المستدامة.

18- عرض السيد فيصل حمّاد، الوكيل المساعد للتنافسية والمؤشرات الاقتصادية، في وزارة المالية والاقتصاد الوطني في البحرين، الجوانب التي سيغطّيها الاستعراض الثاني لدولته، ومنها إنجازات الحكومة 2019-2022؛ والتعامل مع جائحة كوفيد-19؛ ومؤشرات التنمية المستدامة المحدّثة؛ ومواءمة برنامج الحكومة 2023-2026 مع أهداف التنمية المستدامة. وركّز السيد حمّاد ببعض من التفصيل على العملية التشاورية الواسعة النطاق التي أشرفت عليها وزارة التنمية المستدامة والتي تضمّنت سبع ورش عمل مع القطاعات المختلفة ومنها القطاع الخاص، مؤكداً بأن ورشات العمل اتسمت بالشفافية التامة، وساهمت في تبادل بناء للآراء وتمتين الشراكات.

19- قدّم السيد رفعت حجازي، مستشار هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، لمحة عن أبرز الخطوات التي اتُّخِذت استعداداً لاستعراض 2023، معتبراً بأن عام 2023 مهم ولا بدّ من وقفة تقييمية لما أُنجز خلال نصف المدة المتاحة لتنفيذ خطة 2030. وأشار إلى أن الخطوات شملت تعديل الإطار المؤسسي بما يضمن توسيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع الأهلي والفئات الهشَّة؛ وإنشاء لجان محلية للتنمية المستدامة في خمس محافظات أعدّت تقاريراً محلية؛ وإجراء قياسات كمية لمساهمات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة. وشدَّد على أن البرلمان ساهم في الاستعراض حيث قام بمراجعة التشريعات الصادرة منذ عام 2015 وعددها 85 تشريعاً تمّ تبويبها وفق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن توقعه بأن يكون استعراض 2023 غنياً بالبيانات بالمقارنة مع سابقه، متطرقاً إلى الجهود التي بُذلت للاستفادة من البيانات الخام مما رفع مستوى توفّر البيانات الآن إلى 70 في المائة. وختم السيد حجازي بالإشارة إلى التحديات الخارجية التي تستمر في عرقلة جهود بلده في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20- استعرض السيد عبد الرحمن العريفي، الأخصائي لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، أبرز الخطوات في عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي 2023، لافتاً إلى تشكيل لجنة توجيهية بعضوية 20 جهة حكومية ينبثق عنها عددٌ من مجموعات العمل، ومنها المجموعة المعنيّة بإعداد الاستعراض وتضم 150 جهة من مختلف أصحاب المصلحة. وقد أشار إلى حملة توعوية واسعة النطاق رافقت عملية الاستعراض لتعزيز الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وأفاد بانتهاج مفهوم دراسات الحالة لجمع المعلومات حول مساهمة كافة القطاعات في التنمية المستدامة. وأشار السيد العريفي إلى أن الاستعراض سوف يسلِّط الضوء على الإصلاحات الكبرى التي رافقت رؤية المملكة 2030 وكذلك الإنجازات ولا سيّما في مجال التنويع الاقتصادي وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية وإشراك المرأة والتطوير التكنولوجي في مجالات أساسية مثل الهيدروجين النظيف واحتجاز الكربون.

21- أكّد السيد يوسف علي ماضي، مسؤول برامج الاقتصاد الكلي، الهيئة العامة للتخطيط في جزر القمر عزم بلاده على إشراك كافة أصحاب المصلحة في الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2023 حيث عُقِدت ورشة

أولى لإطلاق المسار جمعت أكثر من 160 جهة حكومية وغير حكومية. ومن المتوقّع أن يكون هذا الاستعراض أفضل بكثير من سابقه لجهة البيانات والتحليلات، حيث تم خلال الأعوام القليلة الماضية إجراء تقييمات قطاعية ودراسات لأثر جائحة كوفيد-19 وأثر الحرب في أوكرانيا نتج عنها بيانات مهمة سيُستفاد منها في الاستعراض الحالي، هذا وقد تم بناء القدرات الإحصائية والتدريب على تحليل بيانات أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة لسياسات التنمية المستدامة، أشار السيد ماضي إلى مخطط الإنعاش ما بعد الجائحة الذي أُطلِق مؤخراً والذي يتماشى مع خطة 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

22- استعرض السيد يوب ثونيسن، نائب رئيس فرع السياسات الحكومية والمراجعة في مكتب الدعم الحكومي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاستعدادات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة 2023، الذي سيُعقد في نيويورك خلال الفترة 10-19 تموز/يوليو. وتمّ تخصيص أربعة أيام (14، و17-19 تموز/يوليو) للاستعراضات الوطنية الطوعية التي سيقدّمها 41 بلداً إلى جانب الاتحاد الأوروبي. وبخصوص قمة أهداف التنمية المستدامة 2023، أشار السيد ثونيسن إلى أن الهدف هو إنقاذ أهداف التنمية المستدامة ومطالبة الدول الأعضاء بإعادة الالتزام بها واتخاذ إجراءات تحويلية ومبادرات عالية التأثير. وأعرب عن توقعه بأن تساهم القمة في حشد الموارد من خلال خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة. ودعا السيد ثونيسن الدول العربية التي ستقدّم استعراضاً هذا العام الإضاءة على بعض تلك الإجراءات والمبادرات في بلدانهم.

23- تلت المداخلات أسئلة وأجوبة ركّزت بشكل خاص على ممارسات إدماج القطاع الخاص والفئات الهشَّة وآليات توفير البيانات وتوطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وأشار عدد من ممثلي الدول إلى عزم بلدانهم إعداد استعراض وطني طوعي في العام 2024، ومنها العراق وعُمان وفلسطين وليبيا.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الورشة وتاريخ انعقادها

24- عُقدت ورشة العمل الإقليمية الثامنة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية في 17 آذار/مارس 2023 في مقر الأمم المتحدة في بيروت وعبر الإنترنت.

باء- الافتتاح

25- افتُتِحت ورشة العمل بكلمات ترحيبية من الإسكوا وجامعة الدول العربية. وقد رحّبت السيدة ميساء يوسف، رئيسة الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بالحضور والشركاء. وأشارت إلى الطاولة المستديرة التي عُقِدت في إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 وأتاحت لكلّ من البحرين وجزر القمر والجمهورية العربية السورية والكويت والمملكة العربية السعودية مشاركة بعض الرسائل الرئيسية التي سوف تحملها استعراضاتهم الوطنية الطوعية لعام 2023. حيث بيَّنت المداخلات بشكل واضح سعي الدول لأن تكون الاستعراضات الطوعية "وطنية" وليس "حكومية" وأداة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحشد الشراكات مع أصحاب المصلحة المختلفين.

26- وعن موضوع تركيز الورشة، أي الهجرة، أشارت السيدة يوسف إلى أهميته لكلّ البلدان العربية على الرغم من اختلاف السياقات والتحديات والسياسات المعتمَدة للتعامل مع الهجرة. ولفتت، في المقابل، إلى أن الاستعراضات الوطنية الطوعية الصادرة عن بلدان المنطقة خلال الأعوام الماضية لم تعكس بمعظمها هذه الأهمية، كما أنها لم تعكس الجهود الوطنية التي تُبذَل في بلدان المنطقة في هذا المضمار، مما يشكِّل فرصة

ضائعة لمواءمة السياسات والجهود وتفعيل المقاربة التنموية لموضوع الهجرة. وتمنّت السيدة يوسف أن يساهم الدليل العملي والمختصر الذي أعدَّته الإسكوا بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وهذه الورشة في تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في عملية متابعة واستعراض خطة 2030، وجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالهجرة من مصادر مختلفة وإدماجها في محتوى الاستعراض الوطني الطوعي مستقبلاً.

27- ألقت السيدة ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية كلمة افتتاحية أثنت فيها على التعاون والتنسيق الفاعل بين الشركاء في تنظيم سلسلة ورش العمل الإقليمية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأشارت إلى أن موضوع الهجرة يأخذ اهتماماً متزايداً في المنطقة بسبب ارتفاع معدلات الهجرة سواء داخلياً او خارجياً نتيجة لما يحدث من نزاعات وكوارث طبيعية وتغيُّرٍ للمناخ، حتى أصبحت المنطقة تستضيف أكثر من 40 مليون مهاجر ولاجئ، مما يؤدي إلى أعباء إضافية على عاتق الدول، من توفير الملاذ الآمن لهم والمأكل والمشرب وفرص العمل وغيرها، ويضع مسؤوليات لضمان تهيئة الحماية الاجتماعية اللازمة لهم. وأكّدت السيدة العجيزي على أن الهجرة إما أن تكون إيجابية إذا كانت ستساهم في العمل وتحسين الإنتاج وتُحسّن من جودة التعليم وإدخال مهارات جديدة ونشر وتعدُّد الثقافة في المجتمع، واما أن تكون سلبية إذا كانت ضاغطة على الخدمات والمرافق العامة للدولة المضيفة. وتمنّت بأن تسهم هذه الورشة في مساعدة الدول العربية على تناول موضوع الهجرة بصورة أكبر ضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية باعتبارها قضية إنمائية متعدِّدة الأوجه في المنطقة.

جيم- المشاركون

28- شارك في ورشة العمل حضورياً وعبر الإنترنت 56 مشاركاً ومشاركةً من ضمنهم ممثلون عن 19 بلداً عربياً هي: الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن. كما حضر ورشة العمل مشاركون ومشاركات من فِرق الأمم المتحدة القُطرية، بالإضافة إلى الجهات المنظِّمة أي الإسكوا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة (أنظر قائمة المشاركين في المرفق). وقد بلغت نسبة مشاركة النساء 45 في المائة من مجموع المشاركين.

دال- جدول الأعمال

29- تضمّنت ورشة العمل ثلاث جلسات رئيسية، بالإضافة إلى الجلستين الافتتاحية والختامية. وفي ما يلي ملخَّصٌ لجدول الأعمال:

(أ) الكلمات الافتتاحية؛
(ب) الجلسة الأولى، الترابط بين الهجرة وخطة 2030؛
(ج) الجلسة الثانية، إدماج قضايا الهجرة ضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية: توجيهات عملية؛
(د) الجلسة الثالثة، الاستعدادات للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2023؛
(هـ) ملاحظات ختامية.

هاء- الوثائق

30- للاطلاع على قائمة الوثائق، يُرجى زيارة صفحة الورشة على الموقع الإلكتروني للإسكوا: https://www.unescwa.org/events/8th-workshop-voluntary-national-reviews.

المرفق

قائمة المشاركين

ألف- الدول العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة رشا دبوري
رئيسة وحدة أهداف التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

مملكة البحرين (عبر الإنترنت)

السيد فيصل عيسى حماد
مدير إدارة التحليل والمعلومات
وزارة المالية والاقتصاد الوطني

السيد محمد بوعلاي
رئيس المعلومات المركزية
وزارة المالية والاقتصاد الوطني

السيدة جوان الجود
وزارة التنمية المستدامة

الجمهورية التونسية

السيد سمير بن ابراهيم لزعر
مدير عام، وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد سمير شباب
كاتب الشؤون الخارجية، مديرية البيئة والتنمية المستدامة
وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج

السيد نورالدين عوام
المبعوث الخاص المكلف بملف الدول العربية
وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج

جزر القمر

السيد يوسف علي ماضي
مسؤول برامج الاقتصاد الكلي، الهيئة العامة للتخطيط

السيد جعفر عبده
مدير وحدة الإحصاء، الهيئة العامة للتخطيط

الجمهورية العربية السورية (عبر الإنترنت)

السيد رفعت حجازي
مستشار
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية جيبوتي

السيد ديني علي داوود
مدير الخدمات، وزارة المالية

السيدة فطومة حومد جابا
رئيسة الرقابة والتقييم في دائرة الاقتصاد والتخطيط
وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالصناعة

جمهورية السودان

السيد عيسى ترتيب شاطر
مدير عام، وزارة التجارة والتموين

السيدة سهير محمد فرح
مفتش مالي، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

جمهورية العراق

السيد محمد محسن السيد
مدير عام دائرة التنمية الإقليمية والمحلية
وزارة التخطيط

السيدة أسيل عادل
رئيس قسم التنمية المستدامة، وزارة التخطيط

السيد عبد الزهرة وحيد
مدير الإعلام والاتصال الحكومي، وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيدة انتصار الوهيبية
المديرة العامة للتخطيط التنموي، وزارة الاقتصاد

سلطنة عُمان (تابع)

السيد طلال بن درويش بن عبدالله السعدي
مدير إعداد الخطط التنموية، وزارة الاقتصاد

السيدة زينب الرئيسي
مدير دائرة المرصد الحضري
وزارة الاسكان والتخطيط العمراني

السيد علي النجار
مدير، وزارة الخارجية

دولة فلسطين

السيد محمود عطايا
مدير عام، مكتب رئاسة الوزراء

السيد خالد أبو خالد
مدير عام، الإدارة العامة للسجلات والمراقبة الاحصائية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

دولة الكويت (عبر الإنترنت)

السيدة في النجادة
باحثة في المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل التابع للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

الجمهورية اللبنانية

السيد أمين القاعي
رئيس لجنة مراقبة الحدود في الجيش اللبناني

السيد محمد جباوي (عبر الإنترنت)
قوى الأمن الداخلي

دولة ليبيا

السيد الطاهر خليفة أبو الحسن
مدير عام معهد التخطيط والتنمية المستدامة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

السيد نورى أبو القاسم رحومه الشاطر
وكيل وزارة التخطيط لشؤون التنمية المستدامة
وزارة التخطيط

جمهورية مصر العربية

السيدة آية نوار
نائب رئيس وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المملكة المغربية

السيد عبد السلام النداه
مدير التخطيط، المندوبية السامية للتخطيط

السيدة نزهة ريكي
وزير مفوض مكلف بملف بمديرية التعاون المتعدِّد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

السيد زكريا فصال
مستشار التعاون المتعدِّد الأطراف
سفارة المملكة المغربية في لبنان

المملكة العربية السعودية (عبر الإنترنت)

السيد عبدالرحمن العريفي
أخصائي، وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد عبدالرحمن ددي
المدير العام المساعد لاستراتيجيات وسياسات التنمية
وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية

السيد سيداتي سيداتي
مدير مساعد
وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية

الجمهورية اليمنية

السيد محمد الحاوري
وكيل الوزير
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

باء- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة سارة سلمان
مسؤولة شؤون السكان

السيدة دينا تنير
مسؤولة الشؤون الاجتماعية

السيد ميلاد بورنيك
موظف مساعد للشؤون الاجتماعية

مكاتب المنسق المقيم للأمم المتحدة

السيد سيونغ جين بايك
كبير الاقتصاديين
مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة – الكويت

السيدة نورجمال جاليلوفا (عبر الإنترنت)
مسؤولة تنسيق التنمية، خبيرة اقتصادية
مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة – البحرين

الأمم المتحدة - الموئل (عبر الإنترنت)

السيدة علياء الأسعد
مخطط حضري

جيم- المشاركون من البلدان غير العربية

السيدة بريجيدا سواريس (عبر الإنترنت)
المنسقة الفنية للتخطيط والرصد والتقييم، الوكالة الوطنية للتخطيط والمتابعة والتقييم، مكتب رئيس الوزراء
تيمور-ليشتي

دال- الخبراء

السيد أيمن زُهري
خبير السكان والهجرة
جمهورية مصر العربية

هاء- الفريق المنظِّم

جامعة الدول العربية

السيدة ندى العجيزي
مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيد محمد عبد المقصود حسن
باحث قانوني، إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة

السيد يوب ثونيسن (عبر الإنترنت)
نائب رئيس فرع السياسات الحكومية والمراجعة في مكتب الدعم الحكومي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

المنظمة الدولية للهجرة

السيدة ميساتو يواسا
مسؤولة إقليمية لشؤون السياسات
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السيدة تالا الخطيب
مسؤولة علاقات خارجية
مكتب لبنان

الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

السيدة ميساء يوسف
رئيسة الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (تابع)

السيدة جنى البابا
مسؤولة التنمية المستدامة

السيدة منى فتاح
مسؤولة الشؤون الاجتماعية

السيدة هانيا صبيدين ديماسي
مسؤولة معاونة لإدارة البرامج

السيدة لارا الخوري
مساعدة أبحاث أولى

السيدة صبحية كبارة
مساعدة إدارية

السيدة نادرة البزري
مساعدة إدارية